

April 23, 1951

Request for Assistance from Sami al Solh

Citation:

"Request for Assistance from Sami al Solh", April 23, 1951, Wilson Center Digital Archive, Emir Farid Chehab Collection, GB165-0384, Box 17, File 99/17, Middle East Centre Archive, St Antony's College, Oxford.
<https://digitalarchive.umd.edu/document/177367>

Credits:

This document was made possible with support from Youmna and Tony Asseily

Original Language:

Arabic

Contents:

Original Scan

١١٩٨

لجانبة وزارة الداخلية

جوابا على الملف الصادر رقم ٧٠٦٤ تاريخ ١٣ الجارى ،
 اشرف بالافادة انه بمقتضى الصلاحيات المحطة الى الشرطة بمرافقة تهريب الاسلحة
 والمخدرات يتحتم عليها القيام بكل الاجراءات التي تراها مناسبة توصلها لممارسة هذه
 الصلاحيات دون تحرق بالجنسية ان هذه الاجراءات تقتصر من ناحية التفتيش على
 المواد المشربة فقط ولا تتعدى الى ما هو قائم الى الامن العام . عندما طلبنا ذلك لم
 تكن نتوخى تفتيش الشخصيات المرموقة من الاجانب ولا الاسماء الى سعة البلاد بل كنا
 نعني بالاجانب كل من ليس لبناني ، فهناك السوري والحراقي والسعودى والحجازى والمصري
 الخ هؤلاء كلهم يعتبرون اجانب ، وهذا ولا يسهى من البال ان الشرطة لا تقوم
 بتفتيش اوتوماتيكي لكل من يجتاز الحدود اللبنانية بل ان التفتيش يتناول المشبهين دون
 سواهم .

اما قول حضرة مدير الامن العام ان تعدد الوجوه والطلبات على الحدود امر
 يجعل الاجنبي غير راغوب فورا نادحا بقضايا المياحة ، كل هذا لا يرتكز على صحة
 مقنعة لانه غير مفروض بالاجنبي معرفة تعدد السلطات على الحدود ان لكل موظف صفة
 تخوله القيام بمهمته . فرجال الامن العام مثلا لا يمكنهم - بالاضافة الى سعة التأشير
 على جوازات الاجانب والتفتيش على الوثائق المشبوهة - استيفاء الرسم الجمركية والتفتيش
 على الاسلحة والمخدرات ، لان هذه الامور ليست من صلاحياتها . فاذا سلمنا جدلا بنظرية
 حضرة مدير الامن العام واهملنا تفتيش الاجانب عن الاسلحة والمخدرات فإى سلطة هي
 الصالحة لاجراء هذا التفتيش الموكول امره الى الشرطة بموجب نصوص قانونية .

جاء في احدى الفقرات الاخيرة من كتاب حضرة مدير الامن العام انه اذا شئت
 الشرطة مكانة تهريب المخدرات والاسلحة فعلا فيوسعها التفتيش بالمكن تعرفها الشرطة
 حق المعرفة ومنها من لا يبعد عن مراكزها عشرات الامتار . انه مع طمعنا ان من واجب الانفراد
 اعلام السلطات عن اوكار التهريب ، نعجب ان يكون حضرة على علم بهذه الاماكن القريبة من
 دوائر قوى الامن ولا يطلع المراجع المختصة عليها . فهل لحضرة ان يعلمنا عن هذه
 الامكنة لنسارع الى مداومتها والقضاء عليها .

...../.....

اما ما جاء بمطالبة حضرة مدير الامن العام من ان موظفي الامن العام وهم من الضباط المدربين يمكنهم - اثناء تفتيشهم جوازات ووثائق الاجانب - البحث عن الاسلحة والمخدرات ، فهو ما لا ترضاه الشرطة ولا يجيزه القانون الذي حصر بالشرطة مكانة هذه الافات وحصر مهمة موظفي الامن العام في نقاط الحدود بالتاثير على جوازات السفر للاجانب عند دخولهم البلاد او خروجهم منها (وذلك عند الاقتضاء فقط) .

ان هذه المديرية عندما تقدمت لمتاكم الوزارى بكتابتها رقم ١١١٨ الحاد رحا شامت الاستئناس برأيكم واعطائكم علم بانها ستباشر تحرى سائر الركاب دون تفرقة بالجنسية توصلا للقيام بالمهام الموكولة اليها على الوجه الاكمل .

بيروت في ١٨ نيسان سنة ١٩٥١

مدير الشرطة اللبنانية